

## الوسيط العربي

مبادرة بوش وقبول العراق بها، الى بغداد لي طرح على المسؤولين العراقيين «ضرورة اجراء حوار بين العراق، من جهة، وبين المملكة العربية السعودية والكويت، من جهة أخرى، يكون من شأنه المحافظة على المصالح العربية في أزمة الخليج» (القدس العربي، لندن، ١٢/٥/١٩٩٠). وقال مسؤول أردني «ان حواراً بين الأطراف المعنيين مباشرة بأزمة الخليج، وخصوصاً العراق والمملكة العربية السعودية والكويت، يجب ان يبدأ في أسرع وقت لما فيه مصلحة الأمة العربية... خصوصاً في ضوء التطورات على الساحة الدولية وتبني قرار مجلس الأمن [الرقم] ٦٧٨ الذي يجيز اللجوء الى القوة ضد العراق، والقرار الأميركي بدء محادثات مع بغداد» (المصدر نفسه). وفي خطاب ألقاه الملك حسين، في تخريج دفعة من طلاب الكلية العسكرية (١٢/٩/١٩٩٠)، قال ان الحوار العراقي - الأميركي المرتقب «لا يعني ان تكثفي الدول العربية بدور المتفرج المنتظر للنتائج... [اذ] لا يمكن لأي منّا ان يصدّق ان تقبل الولايات المتحدة [الأميركية] باجراء اتصال مباشر مع العراق، وتعلن أوروبا عن رغبتها بالتباحث معه، بينما تظل الأطراف العربية المتنازعة ممتنعة عن التواصل والحوار... [حيث] الفرصة للمصالحة والوفاق بين العرب متوافرة على الدوام. والاهم من ذلك، فإن فرصة حل أزمة الخليج والمشكلة الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية لم تكن، في أي وقت من الأوقات، أفضل ممّا هي عليه الآن». وطالب الملك حسين بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في الوقت الذي يشرع بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالكويت، «على ان تكون مهمة المؤتمر تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي من دون ابطاء، ويعزم واضح، والتزام كامل بانجاحه من قبل الجميع». وأكد العاهل الأردني، ان أزمة الخليج والاقتصاد العالمي، يبعده النفطي، والقضية

بعد قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٧٨، الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق، اذا لم ينسحب من الكويت حتى تاريخ ١٥/١/١٩٩١، بادر الرئيس الأميركي، جورج بوش، الى الاعلان عن استعداده لاستقبال وزير خارجية العراق، طارق عزيز، في واشنطن، وايفاد وزير خارجيته، جيمس بيكر، الى بغداد للقاء الرئيس العراقي، صدام حسين، «في وقت مناسب للطرفين، في الفترة بين ١٥ كانون الاول (ديسمبر) و ١٥ كانون الثاني (يناير)... للبحث في كل جوانب أزمة الخليج، في اطار ما نصّت عليه قرارات الأمم المتحدة... من أجل التوصل الى حل دبلوماسي للأزمة» (الحياة، لندن، ١٢/١/١٩٩٠).

وقد ولّدت «مبادرة بوش» الأمل لدى العالم في امكانية تجنب كارثة الحرب؛ كما سمحت بالتحرك عربياً على أمل احياء دور عربي في حل هذه الأزمة. فقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً، ممّا جاء فيه «ان منظمة التحرير الفلسطينية، اذ ترحب بالاتجاه الأميركي نحو التفاوض والحوار، ستتابع جهودها وتوجهها مع كافة الأطراف العربية، والدولية، لتركيّز الحل العربي بغطاء دولي، باعتباره المفتاح الأساسي للعمل ولحل لأزمة الخليج وجميع أزمات المنطقة، وفي مقدمها القضية الفلسطينية... وتأمّل منظمة التحرير الفلسطينية [في] ان تبادل الأمة العربية وقياداتها لاستلام زمام أمورها... وان يدرك الجميع ان قضايا المنطقة متداخلة، ومترابطة، بشكل وثيق؛ وبالتالي، فإن أزمة الخليج، والقضية الفلسطينية، والمشكلة اللبنانية، والسياسة النفطية، وتأمين المصالح الحيوية للاقتصاد العالمي، في تشابكاتها في المنطقة، هي ركائز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وتأثيرات ذلك على الأمن والسلام العالميين» (فلسطين الثورة، نيقوسيا، العدد ٨٢٤، ١٢/٩/١٩٩٠، ص ٧).

وتوجّه الملك الأردني حسين، فور اعلان